

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الاقتصادي

The role of small and medium enterprise in achieving economic security

دقيش جمال¹، أولاد ابراهيم ليلي²DEKKICHE djamal¹, OULED IBRAHIM Lila²,¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، djamal.dekkiche@cu-relizane.dz² جامعة غرداية (الجزائر)، lailaob2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/08 تاريخ القبول: 2020/03/15 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص:

نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة النمو في جميع الدول، خاصة منها النامية التي لازالت تعتمد على الثروات الطبيعية كمصدر لإيراداتها. أضحي الاهتمام بهذه المؤسسات كخيار استراتيجي نظرا للدور الذي تلعبه في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتنمية الصادرات وخلق مناصب شغل مما يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي لهذه الدول.

استنادا لمل سبق، ارتأينا إجراء هذا البحث قصد تبيان مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الاقتصادي في الدول خاصة منها الدول النامية التي تعتمد على الثروات الطبيعية كمصدر وحيد للدخل مثل الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على النفط.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمن الاقتصادي، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تصنيفات JEL : B22

Abstract:

Étant donné du rôle joué par les petites et moyennes entreprises PME dans la croissance de tous les pays, Surtout ceux qui sont encore tributaires des ressources naturelles comme source de revenu. Intérêt dans ces entreprises est devenu un choix stratégique en raison du rôle qu'ils jouent dans l'amélioration des indicateurs macroéconomiques et le développement

des exportations et créer des emplois, qui contribue à la sécurité économique de ces pays.

Nous avons choisir de mener cette recherche pour démontrer la contribution des petites et moyennes entreprises dans la réalisation de la sécurité économique dans les pays en développement, en particulier les pays qui dépendent des ressources naturelles comme la seule source de revenus telles que l'économie algérienne fondamentalement dépendante du pétrole.

Keywords: PME, La Sécurité Economique, Indicateurs Macroéconomiques
Codes de classification JEL : B22

المؤلف المرسل: دقيش جمال، الإيميل: djamal.dekkiche@cu-relizane.dz

مقدمة:

يعد الامن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول لتحقيقه في ظل الأزمات التي تحيط بالبيئة الاقتصادية في الوقت الحالي، من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد. وفي هذا الصدد يبرز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف الأمن الاقتصادي من خلال توفير مناصب الشغل والتوزيع العادل للدخول، بالإضافة الى تنمية المهارات في العمل من خلال التدريب والتأطير المستمر. حيث تلعب المؤسسات دور في تنشيط عمليات الإنتاج وخلق فرص عمل مما يشجع على زيادة الإنتاج والدخل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد.

من خلال ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في:

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الاقتصادي؟

للإجابة على الاشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث الى ثلاث عناصر اساسية وهي:

اولا: الامن الاقتصادي

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي

أولاً: الأمن الاقتصادي

1- مفهوم الأمن الاقتصادي:

• يعرف الأمن الاقتصادي على انه القدرة على حماية و تأمين المصالح الاقتصادية للوطن، و توفير ظروف الرفاهية و الاستقرار للمواطن بالإضافة إلى قدرته على امتلاك الوسائل المادية لتحقيق الرفاهية و الاستقرار.

• وفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة " الأمن الاقتصادي هو قدرة المرء على امتلاك وسائل مادية تمكنه من العيش باستقرار ورفاهية، عن طريق توفير الرعاية الصحية و الغذاء و التعليم"¹. ما يعني أن الأمن الاقتصادي هو حماية المصالح الاقتصادية للدولة و توفير سبل الرفاهية للأفراد. وضمان إمكانية المواطن اقتصادياً على شراء خدمات كالعلاج و مرافق المعيشة المختلفة.

• الأمن الاقتصادي² هو حماية الفرد من الفقر و شعوره بالطمأنينة و عدم الخوف من احتياجاته المادية.

2- عناصر الأمن الاقتصادي:

يهتم الأمن الاقتصادي بدراسة ثلاث محاور أساسية وهي:

• الأمن الغذائي و المائي: و يقصد به قدرة الدولة على توفير الغذاء و الماء لأفرادها، كما يهتم بالقدرة على توفير التصنيع الغذائي و إنتاج السلع الضرورية للعيش.

و في هذا الصدد تبرز أهمية المؤسسات كأداة لتحقيق سبل الأمن الغذائي و المائي.

والجدول 1 يوضح ترتيب بعض الدول العربية عربياً وعالمياً فيما يخص الأمن الغذائي. احتلت الجزائر المرتبة 11 عربياً و 69 عالمياً فيما يخص مؤشر الأمن الغذائي والذي يهدف منه إلى تحديد البلدان الأقل والأكثر خطراً في الأمن الغذائي، ويستند المؤشر في تقييمه إلى مجموعة من المعيير منها مدى توفر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى معيار الجودة والموارد الطبيعية للبلد.

تحتل اليمن المرتبة الأخيرة عربياً وعالمياً في مؤشر الأمن الغذائي نظراً لظروف الحرب الذي تعيشه والتي ولدت المجاعة والفقر وتدهور المستوى المعيشي.

الجدول 01: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الامن الغذائي لسنة 2018

الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
قطر	1	22
الكويت	2	28
عمان	3	29
الامارات	4	31
السعودية	5	32
البحرين	6	41
تونس	7	51
الاردن	8	60
مصر	9	61
المغرب	10	64
الجزائر	11	69
السودان	12	99
سوريا	13	103
اليمن	14	110

المصدر: من الموقع <https://alqabas.com/593167/> تاريخ الاطلاع 2019/07/31

- توفير فرص العمل: أصبح البحث عن الشغل اهم متطلبات الأفراد لإشباع حاجياتهم و توفير الدخل، و الذي يساهم في تحقيق الحاجيات اليومية و الاكتفاء و تسود حالة الاستقرار و الرفاهية للأفراد بوجود منصب عمل.
- استغلال ثروات الموارد الطبيعية: يقصد به الاستغلال الأمثل للثروات الموجودة على ارض الدولة، و الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الرفاهية و الاستقرار للأفراد.

- تأمين مستوى الدخل³: معناه الحصول على أكبر درجة من الثقة من قبل الافراد في ضمان دخل فعلي خلال الحياة المهنية او حتى بعد التقاعد، من خلال اليات التأمين التقليدية كضمان الحد الادنى للاجور، الضمان الاجتماعي.
- تأمين المستوى الوظيفي: من خلال الحماية ضد فقدان منصب الشغل و التي تعني حماية الاجور للعمال و الموظفين من خلال الحد من ظاهرة الفصل التعسفي، وكذا مساندة المشاريع الصغيرة من خلال حماية الموظف من الفصل التعسفي و فرض غرامات على أصحاب العمل عند فشلهم في الالتزام بالقوانين.

3- علاقة الأمن الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

- هناك علاقة ترابطية بين الأمن الاقتصادي و التنمية الاقتصادية حيث انه عندما يتوفر الأمن الاقتصادي تزداد المساهمة في رفع التنمية الاقتصادية. مما يساعد على توفر الأمن الاقتصادي و الاستقرار،
- تلعب التنمية الاقتصادية دور جد مهم في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال رفع مستوى المعيشة و تنمية القطاعات و العدالة في التوزيع⁴. كما ان لها اثر في حياة الفرد من خلال توفير فرص عمل و تنمية المهارات و الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية و حمايتها.
- ان التنمية الاقتصادية لها تأثير هام في تحقيق الأمن الاقتصادي في حياة الفرد من اجل تحسين مستوى معيشة الفرد و توفير فرص العمل و ضمان المساواة .

الجدول 02: مؤشرات الأمن الاقتصادي لبعض الدول

الدولة	دول أوروبا	كندا	استراليا	اليابان	الو م ا	تونس	الجزائر	لبنان
الترتيب	19-1	20	21	22	25	49	50	54

المصدر: مصنوعة احمد، الأمن الاقتصادي العربي الواقع و التحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 3،

2016

يلاحظ من خلال الجدول 01 ان القوة الاقتصادية ليست معيارا شاملا لقياس الأمن الاقتصادي في البلد، فالولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية الا أنها تحتل المرتبة 25 عالميا و اليابان في المرتبة 22 رغم مكانتها في الاقتصاد العالمي.

● لا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
 - توفير مناصب الشغل و التوزيع العادل للدخول.
 - تنمية المهارات في العمل من خلال التدريب و التأطير المستمر.
- و لتحقيق الاهداف السابقة يجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دور القطاع الخاص الذي يلعب دور جد هام في تنشيط عمليات الانتاج و التصدير و زيادة الاستثمارات، مما يساعد على خلق فرص عمل و الذي من شأنه المساهمة في دعم الامن الاقتصادي للمجتمع. لذلك سنحاول الان القاء نظرة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق الامن الاقتصادي.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المحركات الاساسية للنمو الاقتصادي، حيث تمثل احدى الدعائم الاساسية للتنمية في كل دولة، كما أنها تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب العمل، كما أنها تكتسي اهمية بالغة من خلال سرعة تاقلمها مع الظروف و التغيرات المحيطة بالبلد، من خلال التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الخام، التضخم، الشغل، الاستثمار، التجارة الخارجية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أظهرت⁵ الدراسات انه لا يوجد تعريف ثابت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالتعريف يعتمد على نص قانوني مثل الجزائر او تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية، و يمكن اختصار التعريفات المتعارف عليها من طرف المنظمات الدولية نجد:

1-1- تعريف الاتحاد الاوروبي⁶:

يعرف الاتحاد الاوروبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انها " مؤسسات مستقلة تاخذ اي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الاقل 250 عاملا، لا يتجاوز رقم اعمالها 50 مليون يورو، اي مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو".

1-2- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال 3 انواع وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 03: تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البنك الدولي

حجم المبيعات السنوية (دولار امريكي)	إجمالي الأصول السنوية (دولار امريكي)	عدد العمال	
اقل من 100.000	اقل من 100.000	اقل من 10	المؤسسات المصغرة
اقل من 3 ملايين	اقل من 3 ملايين	اقل من 50	المؤسسات الصغيرة
اقل من 15 مليون	اقل من 15 مليون	اقل من 300	المؤسسات المتوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.

1-3- تعريف الامم المتحدة:

تقسم الامم المتحدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى :

الجدول 04: تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الدول الصناعية	الدول النامية		
5-99	15-19	المؤسسات الصغيرة	عدد العمال
100-499	20-90	المؤسسات المتوسطة	
اكثر من 500	اكثر من 100	المؤسسات الكبيرة	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بوشرف جيلالي، مرجع سابق، ص174.

1-4- تعريف بلدان جنوب شرق اسيا:

في دراسة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا (ASEAN)، تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 05: تعريف اتحاد دول جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدد العمال	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
9-1	49-10	99-50	اكثر من 100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، ص7

1-5- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 06: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
المؤسسات المصغرة	9-1	اقل من 20
المؤسسات الصغيرة	49-10	اقل من 100
المؤسسات المتوسطة	250-50	2000-200

المصدر: مشري محمد الناصر، مرجع سابق. ص11

2- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن اختلاف الآراء و التوجهات حول توحيد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الدول، فإن هناك اتفاقا على الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال خلق مناصب شغل و التأثير الايجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2-1- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في تحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على : الناتج المحلي الخام، الاستثمار، ترقية الصادرات.

2-1-1- التأثير على الناتج المحلي الخام pib:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الناتج المحلي الخام من خلال المساهمة في زيادة الإنتاج الذي يؤدي الى رفع الطلب الكلي على السلع المنتجة، مما يؤدي الى زيادة الدخل الذي يوظف جزء منه للاستهلاك و الجزء الآخر يحول على شكل مدخرات الأفراد لدى البنوك ($Y=C+S$)، هذا الادخار يوظف على شكل استثمارات عن طريق الاقتراض مقابل معدلات فائدة معينة ($I=S$)، هذا الاستثمار يتم عن طريق مشاريع تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في رفع الطلب الكلي الفعال (I) الذي يؤدي الى رفع الإنتاجية (PML) و بالتالي زيادة الإنتاج (PIB).

الجدول 07: نسب النمو في الناتج المحلي (%)

	2011	2010	2009	2008	2007	
المانيا	3.0	3.7	5.1-	1.1	3.3	
الصين	5.2	7.0	2.7-	2.3	6.4	
الوم أ	1.7	3.0	3.5-	0.4-	1.9	
الجزائر	2.5	3.3	2.4	2.4	3.0	

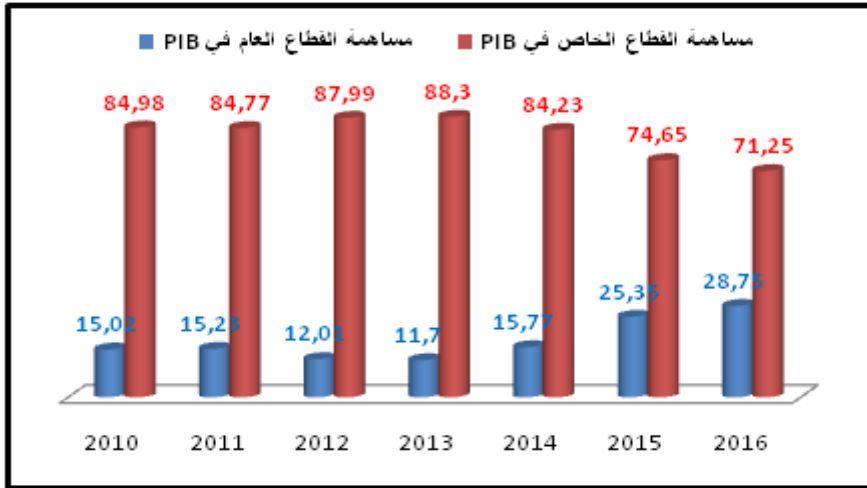
المصدر: البنك الدولي

2-1-2- التأثير على تنمية الصادرات:

تعتبر إستراتيجية تنويع الصادرات من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها الدول خاصة الدول النامية التي تعتمد في اقتصادياتها على مورد وحيد مثل الجزائر التي تعتمد في صادراتها على النفط، و لذلك تسعى هذه الدول الى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات و من هنا تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إمكانية معالجة اختلال الميزان التجاري عن طريق التركيز على جانب التصنيع و الإنتاج المحلي الموجه للتصدير، او توفير⁷ سلع تحل محل السلع المستوردة اي البحث عن تصنيع بدائل الواردات.

تشير العديد من التجارب الدولية في مجال مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات على أهمية ذلك، حيث وصلت صادرات اليابان في هذا القطاع 51.8% و الهند 55%. بالنسبة للجزائر، يشكل نصيب الم ص م في تكوين الناتج المحلي الخام قيمة هامة خاصة في ظل اعتماد الدولة على الصادرات النفطية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 01: مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2016



المصدر: Bulletin information statistiques de la PME, ministère de l'industrie et des mines

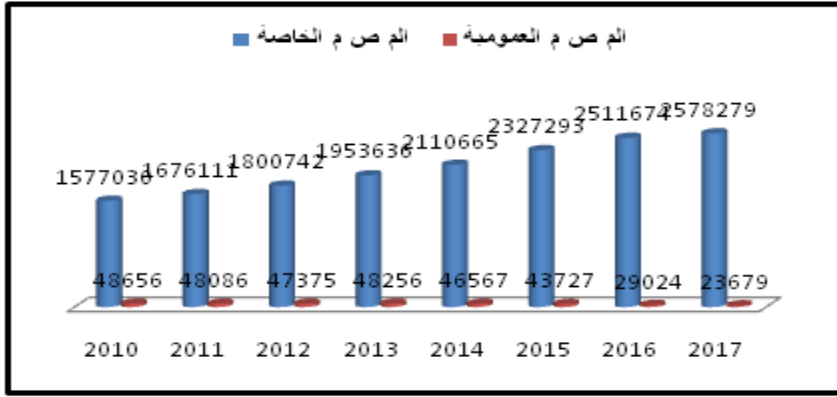
يمثل قطاع الم ص م الخاصة النسبة الأكبر في مساهمة الم ص م في الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت سنة 2012 قيمة 87.99% مقابل 12.01% في القطاع العام ثم انخفضت هذه النسبة بعد سنة 2014 بسبب تراجع اسعار النفط.

2-2- توفير مناصب الشغل و الحد من البطالة:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي من خلال قدرتها على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها معظم دول العالم، خاصة الدول النامية.

الشكل 02: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

خلال 2010-2017



المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يتبين من خلال الشكل 06 الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل، حيث أدى ظهور مؤسسات جديدة إلى خلق مناصب عمل جديدة خلال فترة الدراسة. حيث ارتفعت مناصب الشغل من 1625686 سنة 2010 في المجموع الى 2601958 سنة 2017 اي بنسبة 60% تقريبا وهذا ما يبرز اهمية الم ص م في الحد من البطالة وخلق مناصب الشغل للأفراد.
- تأتي الم ص م الخاصة في المقدمة في توفير مناصب الشغل مقارنة مع العمومية منها والتي وفرت فقط 23679 منصب عمل سنة 2017 مقارنة مع الخاصة منها والتي خلقت تقريبا 2578279 منصب في نفس السنة.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الامن الاقتصادي اعتمادا على الدراسة التي قام بها م.م. ثابت حسان ثابت حول تقييم دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الامن الاقتصادي للدول النامية، و ذلك بادخال مؤشرات الامن الاقتصادي و اسقاطها على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول تعتمد على الثروات الطبيعية و دول اخرى لا تعتمد على الثروات الطبيعية، و المتمثلة في كل من:

- تامين الدخل.
- تامين مستوى التمثيل.

- تأمين سوق العمل.
- تأمين المستوى الوظيفي.
- تأمين المهنة وتأمين العمل.
- تأمين تطوير المهارة.

و كانت نتائج البحث ممثلة في الجدول التالي:

الجدول 08: تأثير أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الامن الاقتصادي

الدول المعتمدة على الثروات الطبيعية %	الدول الغير المعتمدة على الثروات الطبيعية %	
16	20	تأمين الدخل
21	18	تأمين مستوى التمثيل
21	23	تأمين سوق العمل
19	19	تأمين المستوى الوظيفي
10	8	تأمين المهنة
7	8	تأمين العمل
6	4	تأمين تطوير المهارة

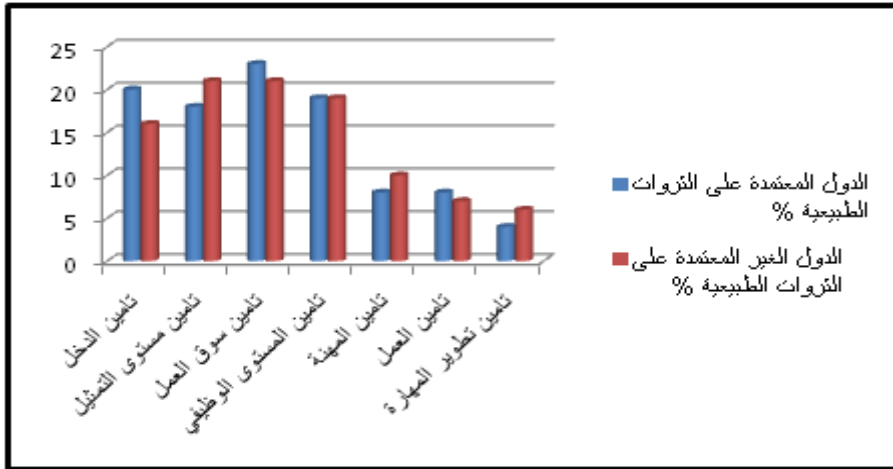
المصدر: م م ثابت حسان ثابت، زروقي ابراهيم، تقييم دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الامن الاقتصادي في الدول النامية.

- يتبين من خلال تحليل معطيات الجدول ان هناك تباين في مؤشرات الامن الاقتصادي بين الدول النامية المعتمدة على الثروات الطبيعية و الدول المتقدمة المعتمدة على مصادر خارج الثروات الطبيعية.
- تتميز الدول نامية المعتمدة على الثروات الطبيعية بمؤشرات اعلى فيما يتعلق بتأمين الدخل و تأمين سوق العمل و تأمين العمل مما يدل ان سياسة الدخل تلعب دور جد مهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في تحقيق الامن الاقتصادي لان ارتفاع الدخل يؤدي الى زيادة الطلب الفعلي و رفع الانتاجية.

- تتميز الدول التي تعتمد على مصادر خارج الثروات الطبيعية بمؤشرات اعلى فيما يخص تامين مستوى التمثيل و تامين المهنة و تامين تطوير المهارة مما يدل على دور راس المال البشري الذي يعتمد على المهارة و الاداء الجيد داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين الامن الاقتصادي لهذه الدول.
- مؤشر تامين المستوى الوظيفي متماثل بين الحالتين مما يؤشر على دور تامين المستوى الوظيفي في الامن الاقتصادي.

الشكل التالي يوضح مدى مساهمة كل مؤشر في الامن الاقتصادي

الشكل 03: مدى مساهمة كل مؤشر في الامن الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 08

الخاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور جد مهم في تحقيق الأمن الاقتصادي في المساهمة في تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد من خلال رفع معدلات النمو و تنوع الصادرات خارج الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها الدولة كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات، بالإضافة الى خلق مناصب شغل و تخفيض معدلات البطالة مما يساعد على خلق الطلب الفعلي و رفع الإنتاجية داخل هذه المؤسسات.

من خلال دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأمن الاقتصادي بين دول تعتمد على الثروات الطبيعية في مصادرها (اعتماد الجزائر على المحروقات) و دول أخرى تعتمد على مصادر خارج الثروات الطبيعية (الدول المتقدمة)، باستخدام مؤشرات الأمن الاقتصادي و المتمثلة في كل من: (تامين الدخل. تامين مستوى التمثيل. تامين سوق العمل. تامين المستوى الوظيفي. تامين المهنة. تامين العمل تامين تطوير المهارة)، تبين ان الدول النامية التي تعتمد على الثروات الطبيعية يلعب فيها الدخل و سوق العمل دور جد مهم في تحقيق الامن الاقتصادي، بينما تعتمد الدول المتقدمة التي لا تعتمد على الثروات الطبيعية على تحسين راس المال البشري و مستوى التكوين و المهارة لما لها من دور فعال في تحسين و ضمان الامن الغذائي و تحسين اداء المؤسسات الغير و المتوسطة.

المراجع الهوامش

- ¹ ستيقي الزازية، الثروة البترولية و الامن الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، ص53
- ² مصنوعة احمد، الامن الاقتصادي العربي الواقع و التحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد2، العدد3، 2016
- ³ م م ثابت حسان ثابت، زروقي ابراهيم، تقييم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الامن الاقتصادي للدول النامية.
- ⁴ عبد الحكيم سلمان، التأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية و الامن الاقتصادي و الاجتماعي، على الموقع: <http://ansd.info/main/art.php?id=11&art=10799>، تاريخ الاطلاع: 2018/02/12
- ⁵ بوشرف جيلالي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني.
- ⁶ Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p39
www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf
- ⁷ حجاري احمد، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص22